«أوكسفورد بيزنس غروب»: القطاع المحلي يشهد منافسة أجنبية شديدة

تقادم قانون التأمين الكويتي عقبة أمام نمو القطاع بالمستقبل

محمود عيسى

في سياق استعراضها لقطاعات الاقتصاد الكويتي ضمن تقرير الكويت 2018، قالت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب البريطانية للإعلام والنشر ان ثمة إمكانات متزايدة في انتظار قطاع التأمين الكويتي، حيث تجري مداولات رئيسية حول قانون التأمين الذي مضى عليه عقود من الزمن مع استمرار النمو في عقود التأمين.

واضافت المجموعة انه في عام 2017 وبداية عام 2018 سجل قطاع التأمين في الكويت نموا بفضل قوة عقود التأمين المتزايدة بشكل مطرد، والتحسينات التنظيمية وعمليات الشراء التي يقوم بها المؤمنون الأفراد في عدد من شرائح السوق الجديدة. ومع ذلك، ووفقا للعديد من المعنيين بهذه الصناعة، فإن تقادم قانون التأمين الحالي، الذي يعود إلى عام 1961 والذي تزامن مع اعلان الاستقلال، يظل عقبة رئيسية أمام النمو المستقبلي للقطاع.

تغيير ملموس

وفي ظل بعض التحسينات لسد الفجوة من الناحية القانونية، فقد سادت توقعات بحدوث تغيير ملموس في اعقاب اعلان وزارة التجارة والصناعة في أبريل 2018 ان العمل جار لدراسة وتقييم عدد من الخيارات، بما في ذلك مشروع قانون ينظم سوق التأمين.\ وقد تم تعميم مختلف التعديلات على قانون التأمين الجديد على المؤسسات الحكومية منذ عام 2012 على الأقل،

ويتمثل التعديل الرئيسي في انشاء جهة مستقلة مكلفة بمسؤوليات الإشراف والتطبيق، والتي يعتقد العديد من شركات التأمين المحلية أنها ضرورية لضمان استقرار القطاع وربحيته على المدى الطويل.

شركات التأمين قد تشهد جولة من عمليات الدمج والاستحواذ بالمستقبل

سوق التأمين الكويتي يعتبر الأقدم بالخليج.. رغم تأخر التطوير به

وفي غضون ذلك، تبقى شركات التأمين المحلية خاضعة لمجموعة من الضغوط، منها قلة الحواجز امام دخول المنافسين الخارجيين الى السوق وانخفاض اسعارهم وضعف طلب المستهلكين على مختلف شرائح التأمين.

أرقام ضعيفة

وبالفعل فإنه برغم النمو الملحوظ في عام 2016، الا ان إجمالي الأقساط المكتتبة يعادل1٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل بكثير من متوسط معدلات الانتشار البالغ 1,9٪ بين دول مجلس التعاون الخليجي و3,2٪ في الأسواق الناشئة و6,3٪ على مستوى العالم، بسبب تحديات السوق المختلفة.

ومع ذلك، لاتزال شركات التأمين المحلية متفائلة بقدرات القطاع، شريطة أن تترجم الإصلاحات المقترحة وأهمها إقامة هيئة مستقلة للرقابة من اقتراح الى قانون يطبق خلال السنوات المقبلة.

السوق الأقدم خليجياً

وبينما يبدو أن الكويت متخلفة عن العديد من دول التعاون بشأن تطوير سوق التأمين، إلا ان شركات التأمين الكويتية كانت من كبار مزودي خدمات الاكتتاب في الخليج منذ ظهور الصناعة في المنطقة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ويستدل على ذلك من تأسيس شركة الكويت للتأمين بموجب مرسوم أميري في عام 1960 كأول شركة من نوعها، وبعد ذلك بوقت قصير، صدر القانون رقم 24 لعام 1961 الذي أتاح للقطاع الناشئ سقفا من القواعد والأنظمة الداعمة للنمو. واستعرضت المجموعة تأسيس شركات التأمين اعتبارا من عام 1962 حتى عقد التسعينيات والعقد الذي تلاه، والصعوبات التي واجهتها بعض شركات التأمين على نحو دفع الحكومة للتدخل لمساعدتها، وبالتالي اصبحت الحكومة – من خلال الهيئة العامة للاستثمار تملك في اواخر عام 1993 اكثر من 80٪ من اسهم مجموعة الخليج للتأمين وحوالي 60٪ في شركة وربة، و20٪ من اسهم الشركة الاهلية للتأمين و10٪ في شركة الكويت للتأمين.

وفي تصريح لمجموعة اوكسفورد بيزنس غروب قال الرئيس التنفيذي لشركة وربة للتأمين أنور السابج: «إن الصعوبة تتمثل في السعي لتحقيق التوازن بين المستويات العلوية والسفلية مع الاستثمار المستمر في تحسين العمليات الداخلية، بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى العملاء بالتأمين في الكويت والمنطقة. وبرغم تعدد مزودي الخدمات، لايزال القطاع مثقلا بسيطرة عدد قليل من الشركات الكبيرة».

النظرة المستقبلية

يعتمد مستقبل سوق التأمين في الكويت إلى حد كبير على قرارات لجنة وزارة التجارة والصناعة التي ما زالت حتى نشر هذا الموضوع تعكف على دراسة تعديل قانون التأمين لعام 1961. ويتضمن هذا الاقتراح أحكاما لإنشاء هيئة تنظيمية جديدة للرقابة على التأمين، ورفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بنسبة 100٪ على الأقل.

وإذا أخذنا هذه التحديثات المتنوعة معا، فمن المحتمل أن تشهد شركات التأمين جولة من عمليات الدمج والاستحواذ، حيث إن الشركات الأصغر والأقل قدرة على المنافسة غالبا ما تجد صعوبة في الالتزام بمتطلبات التشغيل الأكثر صرامة.

وبالتأكيد فإن عملية الدمج قد تخفف من آثار التنافس السيئة على الأسعار السائدة، وأن يؤدي النمو المستقر في ايرادات الاكتتاب إلى ترسيخ الأسس المالية للشركات وتسهيل الاستثمارات المستقبلية في الخدمات المبتكرة ذات إمكانات النمو العالية، مثل التأمين التكافلي.

تريليون دولار استثمارات فقدتها منذ التصويت

بريطانيا: البرلمان يصوت على اتفاق «بريكست» 15 يناير

قالت الحكومة البريطانية: إن البرلمان يصوت على اتفاق «بريكست» في 15 يناير الجاري.

وكانت رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي اضطرت في ديسمبر الماضي لتأجيل التصويت على خطة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بعد مواجهة معارضة شديدة داخل حزبها وجماعات أخرى في البرلمان.

وذكرت صحيفة صنداي تايمز أن البرلمان البريطاني سيصوت على تعديلين لمشروع قانون التمويل، يتضمنان إغلاق الحكومة البريطانية إذا لم تفز رئيسة الوزراء تيريزا ماي بالموافقة على صفقة الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

وأضافت الصحيفة أن التعديلات تقلص من سلطة وزارة الخزانة، بما في ذلك منعها من رفع ضرائب الدخل أو الضرائب على الشركات، وذلك في حال رفض البرلمان خطة الـ Brexit أو إذا صوت لمغادرة الاتحاد الأوروبي دون أي اتفاق.

من جهة ثانية، ذكرت دراسة حديثة أن شركات الخدمات المالية في بريطانيا نقلت أصولا بقيمة تتجاوز تريليون دولار لبقية الدول الأوروبية منذ إعلان بريطانيا استفتاء «بريكست».

وقالت شركة الاستشارات «إرنست آند.يونغ» في تقرير حديث، إن شركات الخدمات المالية نقلت ما يقرب من 800 مليار جنيه إسترليني بما يعادل نحو 1,02 تريليون دولار من بريطانيا منذ تصويت «بريكست» في عام 2016. وأوضحت الشركة أن هذا الرقم لا يزال متواضعا بالنظر إلى إجمالي أصول القطاع المالي في المملكة المتحدة والذي يقدر بنحو 8 تريليونات جنيه إسترليني، ولكنه قد يصبح أكبر مع اقتراب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمقرر في مارس المقبل.

ومنذ استفتاء «بريكست»، أعلنت 36٪ من شركات الخدمات المالية في المملكة المتحدة أنها تدرس أو أعلنت نقل عملياتها أو موظفيها إلى أوروبا، وارتفعت النسبة إلى 56٪ بين البنوك العالمية والاستثمارية، وفقا لتقرير «إرنست آند يونغ».

وقال رئيس الخدمات المالية في الشركة، عمر علي، إن نقل الأصول من بريطانيا إلى باقي أوروبا قد ينمو مع تزايد مخاطر عدم وجود صفقة للبريكست، وسط استعداد الشركات لأسوأ السيناريوهات وهو عدم وجود اتفاق. وذكرت الشركة أن أكثر من 7 آلاف وظيفة في الخدمات المالية من المقرر نقلها من لندن إلى أوروبا إلى جانب إضافة ألفي وظيفة جديدة في المراكز المالية الأوروبية تابعة للشركات البريطانية.

«البترول الوطنية» نظمت معرضاً للصحة واللياقة البدنية

نظمت شركة البترول الوطنية الكويتية، معرض الصحة واللياقة البدنية الأول، والذي استمر 3 أيام في مبنى الشركة الرئيسي بمنطقة الأحمدي.

افتتح المعرض نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في الشركة ناصر الشماع، الذي أشاد بإمكانيات الشركات والنوادي الرياضية والمراكز الصحية المشاركة، والتي تسهم في بناء الأجسام والعقول معا، من خلال تقديم برامج وأنشطة متخصصة للراغبين بالاهتمام بصحتهم ولياقتهم البدنية.

وقدمت الجهات المشاركة في المعرض العديد من الخدمات والعروض والخصومات الحصرية التي استفاد منها موظفو الشركة الذين أتيحت لهم فرصة الاطلاع على آخر الأفكار والابتكارات في مجال المنتجات والخدمات الصحية، للوصول إلى لياقة بدنية وذهنية عالية بطرق علمية مدروسة.

ناصر الشماع وخلود المطيري خلال قص شريط افتتاح المعرض

158 مليار دولار إصدارات سيادية للأسواق الناشئة في 2019

رويترز: توقع بنك مورغان ستانلي عودة مبيعات الديون بالعملة الصعبة التي تصدرها الدول النامية للارتفاع هذا العام بعد سنة صعبة على الأسواق الناشئة في 2018، وذلك بقيادة طروحات جديدة من الشرق الأوسط، خاصة من السعودية.

وقال سيمون ويفر الخبير الاقتصادي لدى مورغان ستانلي في توقعات البنك الائتمانية السيادية للأسواق الناشئة لعام 2019 إن إجمالي الإصدارات بالعملة الصعبة من المتوقع أن يرتفع إلى 158 مليار دولار في عام 2019، بزيادة 15٪ عن عام 2018، لكن سيظل دون المستوى القياسي المبيع في 2017 البالغ 674 مليار دولار.

وكتب ويفر يقول إن من بين المصدرين، من المرجح أن تظل السعودية وإندونيسيا من الكبار، حيث من المتوقع أن تصدر كل منهما إصدارات بأكثر من 10 مليارات دولار.

وقد تخرج أبوظبي والكويت بصفقات كبيرة بعد توقف في عام 2018، وإن كانت الأرجنتين ستظل خارج السوق بعد صفقتها الكبيرة التي بلغت قيمتها 9 مليارات دولار في عام 2018.

جمعية الرحاب التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير

تعلن جمعية الرحاب التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير
بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم 1063 والأنشطة كالتالي :

م	النشاط	الرخصة المطلوبة	المساحة	القيمة الايجارية	الموقع	الرقم الآلي للنشاط
1	مطعم	مطعم	96 م²	3000 د.ك	الرحاب - ق: 002 - شارع 201 - بناية 00000 طابق: 00 - محل رقم 2+3 الدور الأرضي المذكور بالرخصة	14882841

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة بالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16/ ت) لسنة 2016 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره 250 د.ك قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشئون الاجتماعية ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة على التعاقد.
6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره 100 د.ك لاغير، غير قابل للاسترجاع وذلك اعتباراً من تاريخ 2019/01/09 وحتى تاريخ 2019/01/29 من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 03:00 عصراً من الأحد إلى الخميس.
7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي – الدائري الرابع) من تاريخ 2019/01/09 إلى تاريخ 2019/01/29 خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتباراً من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 3 عصراً.
8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه ملغى ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
9- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:

1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3- أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً، وفي حال ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسؤولية القانونية.
4- شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين ديناراً قيمة الضمان الأولي.
5- شيك مصدق بقيمة الدعم.
6- وصل شراء كراسة الشروط.
7- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

مع تحيات المدير المعين

وثاق»: التأمين على المنازل يحد من المخاطر والخسائر في الأرواح والممتلكات

أكدت شركة «وثاق للتأمين التكافلي» أن تأمينات المنازل توفر التغطية والتعويض عن الخسائر والأضرار للعديد من المخاطر، التي تعرض حياة الأفراد والممتلكات للأضرار، الأمر الذي يستوجب توفير التدابير الخاصة لتفاديها. وقال نائب الرئيس التنفيذي بالشركة الصادق أحمد الطوالي إن من أبرز المخاطر التي تلحق أضرارا بالمنازل وأكثرها شيوعا هي الحرائق، لافتا إلى أهمية فرض تشريعات تنص على عدم الترخيص للمنشأة من قبل الإدارة العامة للإطفاء إلا بعد تأمين المنشأة ضد الحريق من قبل شركات التأمين، وذلك بالتنسيق بين الجهتين بما يسهم في حماية الأرواح والممتلكات في البلاد.

الصادق أحمد الطوالي

وأضاف الطوالي أن وثيقة تأمين الحريق والممتلكات تغطي الخسائر أو الأضرار التي تقع بسبب الحريق أو الصاعقة (سواء صاحبها حريق أو لم يصاحبها)، مشيرا إلى أنه يمكن توسيع التغطية التأمينية لتشمل أخطارا إضافية كالانفجار، والعواصف، والفيضان، وتسرب الماء من الأنابيب، والأضرار والاضطرابات والانفجار الناجم عن الآلات والأجهزة التي تشكل جزءا من الأملاك المؤمنة.

ولفت إلى أن تأمين جميع الأخطار يوفر غطاء أكثر شمولا من التأمين ضد الحريق حيث تشمل التغطية الخسارة أو الضرر الطارئ الذي يلحق بممتلكات المشترك.

وأفاد الطوالي بأن وثيقة التأمين المنزلي الشاملة التي تندرج تحت تأمين الحريق والممتلكات، تغطي بدورها المنزل وما يحتويه من ممتلكات معرضة لأخطار الحريق والسطو وخطر تسرب المياه من الخزانات والأنابيب الذي يتسبب بتلف المنزل ومحتوياته وضياع الكثير من الجهد والمال اللذين تم بذلهما لإعداد المنزل ليكون مسكنا آمنا ومريحا.

جمعية الفنطاس التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير

تعلن جمعية الفنطاس التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير
بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم 1025، والأنشطة كالتالي:

م	النشاط	المساحة	القيمة الايجارية	الموقع	الرقم الآلي للنشاط
1	بيع الهواتف وتصليحها وبيع مستلزماتها	25م²	500 د.ك	الفنطاس - ق 002 بناية 00000 - طابق: 1م	20885758
2	بيع الهواتف وتصليحها وبيع مستلزماتها	26م²	500 د.ك	الفنطاس - ق 002 بناية 00000 - طابق: 1م	20885846
3	مطعم وجبات سريعة	76م²	750 د.ك	الفنطاس - ق 002 بناية 00000 - طابق: 1م	20885707
4	مأكولات خفيفة	29م²	500 د.ك	الفنطاس - ق 002 بناية 00000 - طابق: 1م	20885694
5	الملابس الجاهزة	43م²	430 د.ك	الفنطاس - ق 002 بناية 00000 - طابق: 1م	20885862
6	الزهور والنباتات	34م²	250 د.ك	الفنطاس - ق 002 بناية 00000 - طابق: 1م	20885918

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعليا للمهنة.
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناءً على القرار الوزاري رقم (16/ ت) لسنة 2016 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره 250 د.ك قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشئون الاجتماعية ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليست له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة على التعاقد.
6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره 50 د.ك لا غير، غير قابل للاسترجاع وذلك اعتباراً من تاريخ 2019/01/09م وحتى 2019/01/29م من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 03:00 عصرا من الأحد إلى الخميس.
7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي- الدائري الرابع) من تاريخ 2019/01/09 إلى تاريخ 2019/01/29 خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتباراً من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 3 عصراً.
8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه ملغى ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
9- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011م ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:

1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3- أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً، وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسؤولية القانونية.
4- شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين ديناراً قيمة الضمان الأولي.
5- شيك مصدق بقيمة الدعم.
6- وصل شراء كراسة الشروط.
7- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.